علم اللسان كما أسّس له الإمام الشافعيّ

الدكتور بلقاسم حسَيني
جامعة سعيدة. الجزائر

يهدف هذا المقال إلى إماطة اللثام عن دور عظيم أداه أحد أقطاب العلم المسلمين هوالإمام محمد بن إدريس الشافعي[1] يتمثّل في التأسيس لمنهج علم اللسان كما يُفهم في المصطلح اللساني المعاصر عند دوسوسير... وهودور غائب نسبيا عن الوعي العربي والإسلامي المعاصرين، ولعل من أسباب هذا الغياب هوتركيز اهتمام الشافعي نفسه على التأصيل لعلم أصول الفقه لأنه أكثر خدمة للمجتمع المسلم آنئذ وقضاياه، وما الاهتمام بالتأصيل لعلم اللسان إلا نافلة من العلم في تلك المرحلة من تطوّر للمجتمع المسلم وما رافق ذلك التطور من نشوء لمنظومة علمية متكاملة قُدّر لبعض من العلوم منها الاكتمال والنضوج وبقي بعضها ينتظر من يأخذ بيدها ويخرج بها إلى فضاء واسع من الارتقاء والنشور. ولقد ساهم العلماء المسلمون الذين تناولوا (الرسالة) بالدّرس والشّرح والتّفصيل بكثير من الإغماط والتقصير لما أسس له الشافعي في مجال علم اللسان.

تجدر الإشارة إلى أن اهتمام علماء أصول الفقه باللغة حذا بهم بادي الأمر إلى وصفها وصفا شاملا، لم يسبقهم إلى ذيانك الوصف سابق، اللغويون والنّحاة في الاتباع سواء، ونردف لهذين الصنفين من العلماء جميع المتأخرين من الدارسين وكل المناهج المعاصرة عند الغربيين.. وهذا يدلّل على أصالة الدّرس اللغوي عندهم، وينضاف إلى ذلك تفرّدهم بمنهج علمي خاص هم واضعوه وهم الذين أثثوا له بمنظومة اصطلاحية متميزة. فقد ثبت أن المصطلحات الإعرابية التي نجدها عند النحاة هي "في جملتها مأخوذة من اصطلاحات الأصوليين"[2] وكذلك فإن "القياس في الإعراب أومسائل العلل هوذاته القياس في

---

1 هومحمد بن إدريس من بني هشام بن عبد المطلب، ولد بغزة بفلسطين سنة 150 هـ حفظ القرآن في سن السابعة وموطأ مالك في سن العشرين. تتلمذ على يد الإمام مالك وعرف (محمد بن الحسن الشيباني) صاحب أبي حنيفة وتلقى عنه الفقه الحنفي، أصبح في زمن خلافة الأمين إماما له مذهبه المستقل ومنهجه الخاص. تعد (الرسالة) أول ما ألف في علم أصول الفقه وقد كتبها في مكة. ولما رحل إلى مصر سنة 199 هـ أملاها مرة أخرى على (الربيع بن سليمان المرادي) وهي المتبقية. استمر الشافعي حتى وفاته رحمه الله سنة 204 هـ

2 ياقوت، أحمد سليمان: ظاهرة الإعراب في النحوالعربي، د.م.ج، الجزائر، 1983، ص 155.

أصول الفقه"[1]. وإن المتتبع للمسار التاريخي لعلمي الأصول والنّحو ليجد أن الأوّل قد سبق الثاني في النشأة وفي إرساء القواعد الأصولية بزمن ليس بالقصير، حتى إن كثيرا من النحاة قد تأثروا بعلم أصول الفقه في إرساء قواعد علم أصول النحو مثل أبي بكر محمد بن السّري السّرّاج (ت 316هـ) في كتابه (أصول النّحو الكبير والصّغير)، وأبي القاسم الزّجّاجيّ (ت 337 هـ) في كتابه (الإيضاح في علل النّحو)، وابن جني (ت 392 هـ) في كتابه (الخصائص)، وقد ذهب السّيوطي (ت 911 هـ) في كتاب (الأشباه والنظائر) أنه سلك بالعربية سبيل الفقه قائلا: "قصدت أن أسلك بالعربية سبيل الفقه فيما صنفه المتأخرون"[2].

إن أول ما أكّده الشافعي وعلماء الأصول معه هو أن "القرآن إنما نزل كله بلُغة العرب، فالقُرآن يدلّ على أن ليس من كتاب الله شيء إلا بلسانهم"[3]، وهذا ما حذا بهم إلى دراسة لسان العرب دون سائر الألسنة، وهو مبرّر منهجيّ صرف الأصوليين ــ وتبعهم في ذلك النّحاة العرب فيما يبدو من ظاهر الأمر ــ عن الاهتمام بدراسة اللّسان البشريّ باعتباره ظاهرة بشريّة طبيعية قابلة للدراسة العلمية؛ إضافة إلى أن الأساس الذي تأسّس عليه علم الأصول يحول دون الخروج عن أهداف العامة للعلم ومقاصده ومنهجه. وهذا منطلق لم يحُل بين علماء الأصول والنّظر إلى أنّ اللّغة العربيّة لا تعدو أن تكون واحدة من اللّغات البشريّة، وهي تخضع للقوانين التي تخضع لها هذه اللغات.

تحدّث الشّافعي عن أنّ لغات البشر تتفق في قواعد عامة تمثّل في مجموعها اللّسان البشريّ وهذا أمر واقع بالفعل، يقول الشّافعي: "ولا ننكر إذ كان اللّفظ قيل تعلما أونطق به موضوعا ــ: أن يوافق لسانُ العجم أوبعضُها قليلا من لسان العرب، كما يتفق القليل من ألسنة العجم المتباينة في أكثر كلامها، مع تنائي ديارها، واختلاف لسانها، وبعد الأواصر بينها وبين من وافقت بعض لسانه منها"[4].

---

1 نفسه.

2 ينظر: السيوطي (جلال الدين): الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية، دار الكتب العلمية، 1403 هـ، بيروت، لبنان، خطبة الكتاب.

3 هذا رأي الشافعي في (الرسالة) تح أحمد محمد شاكر عن أصل بخط الربيع بن سلمان، د ط، د ت الفقرة 134، ص 42. ويخالفه فيه كثير من الأصوليين. ولمزيد من التفصيل ينظر مثلا: أبواسحاق الشاطبي: الموافقات في أصول الشريعة، تحقيق عبد الله دراز، المطبعة الرحمانية، د ت، 2/ 64 ـ 66.

4 الفقرة 148، ص 45.

ولا بد من الوقوف مليا عند هذا النص الذي يبين بكل وضوح أن الشافعي كان ينظر إلى اللسان البشري نظرة علمية متميزة وسابقة بكثير من القرون النظرة السوسورية[1] التي تنظر إلى اللسان البشري على أنه يخضع لقوانين وقواعد عامة يمكن ضبطها، وهوما سماه الشافعي توافق الألسنة العجمية مع اللسان العربي وتوافق الألسنة العجمية بعضها مع بعض رغم تباعد المسافات وتباعد الأواصر، مما يعني أن سبب هذا التوافق ليس بسبب روابط القرابة اللسانية، ولكن لأنها تخضع لقوانين عامة تخضع لها جميع اللغات البشرية، وهذه في الحقيقة رؤية ثاقبة أشار إليها الشافعي وهوبصدد التأسيس لعلم الأصول مما كان يتعين على ذوي الاختصاص ممن لهم اهتمام باللسان البشري أن ينطلقوا منه، باعتباره أساسا علميا يمكن أن يقود إلى اكتشاف العلم المستقل الذي تأخر ظهوره إلى القرن العشرين، أي إلى أن يأتي دوسوسير ليحدث تلك الثورة على مناهج البحث اللساني الغربي وبالتحديد بمحاضراته في اللسانيات العامة « **Cours de linguistique générale**: *Ferdinand de Saussure*»التي لم يكتب لها الظهور إلا بعد وفاته أي في سنة 1916م، كما لم يكتب لها الشيوع إلا بعد مؤتمر (لاهاي) الدولي للسانيات سنة 1928م.

انطلق الأصوليّون من مسلّمة لديهم تأسّست على خلفية الخبرة العربية الواسعة في التعامل مع أكبر اللّغات البشريّة في زمانهم –وهي لغات أكثرها تحاذيهم من الناحية الجغرافية– من جهة، ومن احتكاكاهم باللغات الأخرى حتى النائية منها في ممارساتهم الدّعوية وتجاراتهم في الأمصار، وهي ما عبّر عنها الإمام الشّافعي رضي الله عنه بقوله أن "لسان العرب أوسع الألسنة مذهبا، وأكثرها ألفاظا، ولا نعلمه يحيط بجميع علمه إنسان غير نبيّ، ولكنه لا يذهب منه شيء على عامتها، حتى لا يكون موجودا فيها من يعرفه"[2]. وهذا تعبير صريح عن وعي من أن اللّغة موجودة وجودا صوريّا في أذهان جميع النّاطقين باللّغة الواحدة وأن الفرد يستحيل عليه أن يحيط بمجموعها مهما بلغت درايته بها، ومهما بلغت مقدرته الفرديّة، بل لا يمتلك إلا رصيدا محدودا منها يتصرف فيه فيما يصطلح عليه بالكلام *Parole*، إضافة إلى أن هذا الوجود الصوري هوموجود بعل التواطؤ والاتفاق حيث أن جميع ما

---

1 النظرة السوسورية نقصد بها المنهج البنيوي الذي أرساه في الغرب العالم السويسري فرديناند دي سوسير *Ferdinand de Saussure*.

2 الشافعي: الرسالة، الفقرة 138، ص 42.

فيها سواء ما كان في صورة ألفاظ أوقواعد (نظام) هوموجود بصورة اتفاق جمعي لا يكون فيه جزء غير معروف عندهم أوعند بعضهم "ولكنه لا يذهب منه شيء على عامتها، حتى لا يكون موجودا فيها من يعرفه"[1]، وكلام الشافعي على درجة من العمق تُحوج إلى تكثيف الدراسات والإكثار منها مع تعدد الاختصاصات حتى يُدرك ما كان يقوله ومنها:

- ✓ تقسيم مستعملي اللغة إلى طبقات من حيث الدراية وأساليب الاستعمال، فمنها الخاصة والعامة.
- ✓ كما أن أية لغة ومنها اللغة العربية إنما تطلب عند عموم المستعملين وليس عند غيرهم، خلافا لما ذهب إليه أنصار المنهج المعياري عند الغرب[2] الذين أفسدوا اللغة وحصروها وضيقوا عليها الخناق.
- ✓ إضافة إلى نظرة الشافعي إلى علاقة اللغة بالفكر ودور العملية التعليمية للغة في تشكيل فكر المتعلم، فنجده -رحمه الله – يقول: "وهكذا لسان العرب عند خاصتها وعامتها: **لا يذهب منه شيء عليها**، ولا يطلب عند غيرها، ولا يعلمه إلا من قبله عنها، ولا يشركها فيه إلا من اتبعها في تعلمه منها، ومن قبله منها فهومن أهل لسانها"[3] وهذا كلام كبير ومحوج إلى كثير من التفصيل في مجال فلسفة اللغة وميادين اللسانيات التطبيقية وتعليمية اللغات الأجنبية على الخصوص.

لم يخف على الشّافعي أن اللّسان ظاهرة طبيعيّة، يخضع قانونه لنظام مطّرد كسائر السّنن الطّبيعيّة التي تخضع للقوانين الطّبيعيّة، وهو – من حيث هوظاهرة طبيعيّة – بحاجة إلى علم خاصّ به؛ وإن لم يحدّد الشّافعيّ صفة هذا العلم وطبيعته لأنه مفهوم خاضع للمتداول بين العلماء في ذلك الزّمان مثلما هوخاضع لمنهج مطبق في سائر العلوم الإسلامية؛ يقول الشّافعي: "وعلم أكثر اللّسان في أكثر العرب

---

1 نفسه.

2 يختلف المنهج المعياري عند العرب اختلافا كبيرا باعتبار أن المنهج المعياري في حد ذاته ليس كله نقائص مثلما عبر عنه دوسوسير في كتابه (محاضرات في اللسانيات العامة) حين جعله يقابل ضديا المنهج الوصفي في ثنائياته، إنما الإشكال في اعتقادنا هوفي الاستعمال السيئ لهذا المنهج، والعرب وإن كان فيهم من استعمل هذا المنهج استعمالا سيئا وأساء به إلى اللغة العربية وإلى المستعمل العربي، إلا أن هذا الاستعمال هواستثناء في المنهج المعياري العربي الذي يتميز بالخصوصيات الإبيستيمولوجية المتميزة والتي تعطيه دفقا من الروح والمصداقية العلمية وهوالموضوع الذي ننوي أن نخصص له بحثا مستقلا إن شاء الله تعالى..

3 نفسه، الفقرة 143، ص 44.

أعم من علم أكثر السّنن في العلماء"[1]، فالعلم باللغة خاضع للسنن العلمية التي يتداولها علماء شتى العلوم فيما بينهم.

ولولا أن الشافعي كان مشتغلا بتأسيس علم الأصول من جهة وبالتأسيس للمذهب الفقهي الذي عرف به؛ لكان له كلام آخر في علوم اللسان ولأسس للسانيات عربية علمية قائمة على تصورات ومفاهيم عربية أصيلة، ولكننا نحسب أنه رغم إدراكه لوجود مكانة مسبقة لهذا العلم من جهة، ولأهميته ووجاهته وضرورة البحث العلمي الواسع فيه، إلا أنه ترك ذلك -فيما نحسب – إلى العلماء الآخرين الذين رسم لهم خطة العلم وبين لهم معالمه، إلا أن تقته فيمن بعده وترك المهمة النبيلة لهم لم تثمر ما كان مؤملا، وإن أثمرت الكثير.

لقد ركز الشافعي على إبراز المعاني الدالة على عربية القرآن الكريم في كثير من المواضع، خاصة في (الرسالة)[2] ولا يعقل أن يفكر لبيب في أن الشافعي بمنزلته في العلم والعقيدة واللغة العربية ينزل إلى مقام الدفاع عن عربية القرآن الكريم لمجرد أنه عربي، إنّ غاية الشافعي من التركيز على عربية القرآن هي أن العلم باللغة العربية أساس لمن أراد أن يعرف القرآن والشّريعة، وأنه "لا يعلم من إيضاح جمل علم الكتاب أحد جهل لسان العرب، وكثرة وجوهه، وجماع معانيه وتفرقها"[3]، ولا يفوتنا أن نلتفت إلى ما أشار إليه الشافعي إشارة عارضة دون الدخول في تفاصيلها – لأنها ليست الغرض من وضع كتابه (الرسالة)، وهوأن إدراك الخطاب – وبالأخص خطاب القرآن الكريم – يتأسس على:

- ✓ معرفة أن الخطاب يتميز بكثرة الوجوه
- ✓ وأن المعاني والدلالات تتميز بخصوصية التجمع والتفرق في آن واحد.

وهي قوانين تختلف عما أدركه دوسوسير *Ferdinand de Saussure* في ثنائياته من حيث المنطق الذي تأسست عليه هذه المعرفة فالمنطق الذي اعتمده دوسوسير *Ferdinand de Saussure* منطق صوري أرسطيي بحت، وما اعتمده الشافعي منطق أصولي تجريبي عميق، كما أن ما أتى به دوسوسير *Ferdinand de Saussure* إنما هوتحصيل

---

1 الشافعي: الرسالة، فقرة 145، ص 44.

2 ينظر، الشافعي: الرسالة، الفقرات 149 162، ص 45 47.

3 نفسه. الفقرة 169. ص 50.

للحاصل، وفيه كثير من القضايا التي لا تنسجم مع التصورات والأسس الإيبستيمولوجية التي تتأس عليها اللغة العربية.

والناس في معرفة اللغة درجات لأن اللغة من حيث دلالتها على المعاني درجات. فيها ما هوفي مستوى إدراك العامة وفيها ما هو"من أعلى كلامها، لانفراد أهل علمها به، دون أهل جهالتها"[1]، وإذا عكسنا نظام المحاججة التي بناها الشافعي في هذا القول نقول إن الاستعمال اللغوي من حيث الدلالة مستويات:

- ✓ منها ما هوعام يدركه عامة الناس ولا يحتاج إلى بيان وتأويل أوأن بيانه وتأويله في متناول العامة من مستعملي هذه اللغة.
- ✓ ومنها ما هوخاص تتعقد فيه آليات البيان والتأويل وهوما يقتضي درجات من العلم ومستويات من الإدراك ودرجات من التصنيف.

ويفترض في علماء اصول الفقه ان يكونوا من أهل العلم والدراية باللغة لاقتضاء علم الأصول ذلك. وحينما نتصفح (الرسالة) وكثيرا من كتب علم الأصول – التي خصصت مباحث كثيرة للدراسة اللغوية[2] – نجد هذا العلم الواسع بهذه اللغة، لكننا لا نجد الشافعي يركز على دلالة الألفاظ، فقد أقام كتابه على (البيان)، ولعل سبب ذلك يعود إلى أنه كان ينتمي إلى جيل لم يكن بحاجة إلى التركيز على الألفاظ لأنها كانت لا تزال تُتداول في المجتمع بنفس المعاني التي نعرفها في تصانيف المتأخّرين المعجمية، بل أدقّ من ذلك، باعتبار أنّ بعضهم كان مصدرا لهذه التصانيف ومرجعا لها، والشافعي يعتبر واحدا ممن لم تفسد ألسنتهم، حتى اعتبر كلامه حجة في اللغة[3]، ولأن علم الأصول لم يكن قد بلغ من دقة البحث بحيث يهتم بمثل هذه المسائل في المدونات، لكننا لا نعدم الإشارات الموجزة مثل كلام

---

1 نفسه. الفقرة 175. ص 52.

2 الغزالي، أبوحامد. المنخول من علم الأصول. ص 209.

وقد قال بذلك عبد الملك بن هشام صاحب السيرة. ينظر، الرسالة. ص30.

3 قال ابن هشام: "الشافعيّ كلامه لغة يحتج بها". انظر، الرسالة. ص 3 من المتن.

الشافعي عن المترادفات والمشترك اللفظي في قوله: "وتسمي الشيء الواحد بالأشياء الكثيرة، وتسمي بالاسم الواحد المعاني الكثيرة "[1] لكنها أقوال تصب في الحديث عن خصوصيات اللغة العربية وقوانينها، أي في المجال التطبيقي للمنهج الذي أسسه في الدلالة راجيا بذلك أن يخدم العلم الذي أسسه وهو"علم أصول الفقه".

وفي هذه النبذة الموجزة لا نروم الإحاطة بكل علم الشافعي في علم اللسان، ولكننا نرجوأن تثير النقاش في مسائل على درجة من الأهمية في التأصيل للنظرية اللسانية العربية المعاصرة.

مراجع المقال:

1. السيوطي (جلال الدين):الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية، دار الكتب العلمية، 1403 هـ، بيروت، لبنان.
2. الشافعي: الرسالة، تحقيق أحمد محمد شاكر عن أصل بخط الربيع بن سلمان، د ط، د ت،
3. الشاطبي، أبوإسحاق: المُوافقات في أصول الشريعة، تحقيق عبد الله درّاز، المطبعة الرحمانية، د ت.
4. الغزالي. المنخول من علم الأصول، تح محمد حسن هيتو، دار الفكر، دمشق، سورية، 1400.
5. ياقوت، أحمد سليمان: ظاهرة الإعراب في النحوالعربي، د.م.ج، الجزائر، 1983، ص 155.

1 الشافعي. الرسالة. الفقرة 176. ص52.

فرضية العامل النحـــوي

رقيق كمال
أستاذ المدارس اللسانية
جامعة بشار

تعد فكرة العامل النحوي من الأفكار الرئيسة التي بنـــي عليهـــا النحوالعربي، ولعل المرء لا يغلوإذا قال: إن النحوالعربي فـــي أغلبـــه الأعظم إن لم يكن كله بني على أساس هذه الفكرة المفترضة حتـــى أن الكثير من المحدثين عندما يتحدثون عنها يطلقـــون عليهـــا مصـــطلح (النظرية) فيقولون "نظرية العامـــل"[1]، والظـــاهر أن ســـبب إطـــلاق مصطلح "النظرية»على فكرة العامل يكمن في سيادة مفهومهـــا علـــى الدرس النحوي، ومؤلفات النحويين تنظيرا وتطبيقا. حتى استحالت من كونها فكرة مطروحة إلى نظرية لها من الأسس الرصينة التي احتلـــت معظم مساحة الدرس النحوي ما يجعلها تتمتع بحظ وافر من القوة إزاء أي محاولة تستهدف هدمها، أوزحزحة أركانها.

وقد وردت أول الإشارات إلى مفهوم هذه الفكرة في أول سطور كتاب سيبويه، في حديثه عن الإعراب والبناء ؛ إذ عقب علـــى ذكـــر مجاري أواخر الكلم الثمانية، بقوله: «وإنما ذكرت لك ثمانيـــة مَجـــارٍ لأفرّق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيـــه العامـــل- وليس شي منها إلا وهويزول عنه- وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شي أحدث ذلك فيه من العوامل، التي لكل عامل منهـــا ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب".[2] وفي هذا النص تتجلى لنا العلاقة الوطيدة والمتلازمة بـــين فكـــرة العامـــل النحوي وظاهرة الإعراب في النحوالعربي ؛ إذ إن الإعراب هو: «أثر ظاهر أومقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة، حقيقة أومجازا"[3]، كما أن

---

1) ورد هذا الاصطلاح في كثير من مؤلفات المحدثين، ينظر: مدخل كتاب الرد على النحاة بتحقيق د. شوقي ضيف، ص24-25-28-35، 36-47-48-49-51-53-55.. وغيرها، والجانب العقلي في النحوالعربي، ص 103-105، والعامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه، ص 49، وأثر المعنى في الدراسات النحوية حتى نهاية القرن الرابع الهجري، ص 74، والحذف والتقدير في الدراسة النحوية، ص 22، 47، 48، وإحياء النحو، ص 22-35-38-41-117-198..وغيرها.

2) الكتاب، سيبويه، ج 1/ص13.

3) شرح الحدود النحوية، ص 76، وأوضح المسالك ص 28.

المعرب "هوما تغير بتغير العامل فيه لفظا أومحلا". [1]، وبذلك يتضح لنا هذا التلازم بين العامل والإعراب، عندما «افترض النحاة أن لكل حالة إعرابية لابد من وجود عامل أدى إليها وكان سببا فيها»[2]. وقد اختلف النحويون في مفهوم هذا العامل، فمنهم من رأى أن العامل هواللفظ نفسه في داخل التركيب إذ تصوروا أن له قدرا من القوة يجعله ذا تأثير ظاهر أومقدر على ألفاظ أخرى مجاورة له في التركيب، ويؤكد هذا قول الصبان (ت1206هـ) تعليقا على ما نقله الأشموني (ت 929هـ) عن شرح التسهيل من أن:

«الإعراب ما جئ به لبيان مقتضى العامل أي مطلوبه فالعامل كجاء ورأى والباء والمقتضى الفاعلية والمفعولية والإضافة العامة لما في الحرف، والإعراب الذي يبين هذا المقتضى الرفع والنصب والجر فهذا التعريف يقتضي اطراد وجود الثلاثة"[3]. ويرى أصحاب الرأي الآخر أن العامل هومجرد علامة دالة على العمل سواء أكان لفظيا أومعنويا، ويتضح ذلك بقول أبي البركات الأنبا ري: "العوامل اللفظية ليست مؤثرة في المعمول حقيقة، وإنما هي أمارات وعلامات، فإذا ثبت أنّ العوامل في محل الإجماع هي أمارات وعلامات، فالعلامة تكون بعدم الشيء كما تكون بوجود الشيء،.. وإذا ثبت هذا جاز أن يكون التعري من العوامل اللفظية عاملا"[4]، وقال في كتابه الإنصاف: «إن العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية كالإحراق للنار والإغراق للماء والقطع للسيف، وإنما هي أمارات ودلالات، وإذا كانت العوامل في محل الإجماع إنما هي أمارات ودلالات. فالأمارة والدلالة تكون بعدم الشيء كما تكون بوجود الشيء"[5]، وبذلك تكون «صفة العامل هنا قاصرة عليه، إنه إشارة إلى العمل لكنه غير مؤثر بنفسه»[6]. أمّا أصحاب الرأي الأخير، فيرون أنه لا عامل في اللغة، إنما العامل هوالمتكلم نفسه، وقد ذهب إلى هذا الرأي ابن جني، ويتضح بقوله: ". ..ألا تراك إذا قلت: ضرب سعيد جعفراً، فإن (ضرب) لم تعمل في الحقيقة شيئا؛ وهل تحصل من قولك ضرب إلا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة فعل،

---

1) أسرار العربية، ص 22.
2) في أصول اللغة والنحو، ص 137.
3) حاشية الصبان على شرح الاشموني، ج 1/ص53.
4) أسرار العربية، ص68-69.
5) الإنصاف في مسائل الخلاف: (المسألة 5)، ج1/ص46.
6) أصول النحوالعربي، للدكتور محمد عيد، ص 236.

فهذا هوالصوت، والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوبا إليه الفعل. وإنما قال النحويون: عامل لفظي، وعامل معنوي؛ ليروك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه ؛ كمررت بزيد، وليت عمراً قائم، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به ؛ كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول. فأمّا في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هوللمتكلم نفسه لا لشيء غيره. وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أوباشتمال المعنى على اللفظ. وهذا واضح»[1]. ويرى بعض الباحثين المحدثين أن للمعنى دوراً كبيراً في عمل المفردة اللغوية ؛ إذ يرون أن للدلالات المعجمية قوة تؤهلها لأن تكون ذات أثر في توجيه آليات الإعراب في داخل التركيب، فمنهم من رأى أن أصل انبثاق فكرة العامل هو: "أنّ الكلمة في اللغة العربية حساسة ليست بجامدة ولا بخامدة، بل هي مستجيبة مستيقظة تثير انتباهها الحركة، ويغير مجرى معناها الحرف... على هذا الأساس وهوحساسية الكلمات في اللغة العربية بنيت (نظرية العامل)... ومظهر ذلك كله إنما هوتأثر الكلمة بأختها في المعنى والمفهوم ويستتبع ذلك تأثرها بها في اللفظ والشكل. ومن هذا تنبع (نظرية العامل) فالقول بها تأكيد على وجود الدليل الذي به يتحقق تغلغل العقل وراء اللفظ إلى باطن المعنى»[2] وقال باحث آخر: «إن النحاة لم يجعلوا اللفظ نحو(ضرب) في قولنا: ضرب محمد عليا أو(ضارب) في قولنا: (هذا ضارب أخاه غدا)، أو(من) في قولنا: (هذا ثوب من خز) عاملا، إذ إن كلا من (ضرب) و(ضارب) و(من) هي ألفاظ لا تعمل شيئا إنما الذي يعمل هوالمعنى الذي يقصده المتكلم وما هذه الألفاظ إلا دلالات أورموز تستنبط من تركيبها المعاني العاملة التي توجب الرفع الذي يعرف بعلاماته أوتوجب النصب الذي يعرف بعلاماته أوتوجب الخفض الذي يعرف بعلاماته أيضا. فإذا قلنا عمل الفعل (ضرب) لم يكن مرادنا (الضاد والراء والباء) بل ما تدل عليه هذه اللفظة من معنى الحدث والزمان الذي يوقعه المتكلم على ما يؤثر فيه»[3]، والحقيقة أن هذا الرأي ليس جديدا مبتكراً وإنما وردت الإشارة إليه في كتب القدماء، إذ قال المجاشعي (ت 479هـ) في كتابه (شرح

---

1) الخصائص، ابن جني، ج1/ص110-111.

2) الجانب العقلي في النحوالعربي، ص 103-105.

3) أثر المعنى في الدراسات النحوية حتى نهاية القرن الرابع الهجري، ص 84 –85.

عيون الإعراب): «إن المعاني هي العاملة وإنما جعلت الألفاظ دلالة عليها»[1]. هذه هي المفاهيم الأساسية لفكرة العامل النحوي ويمكن أن توجز بالنقاط الآتية:

أ-العامل النحوي هومؤثر حقيقي يتمثل باللفظ في داخل التركيب.

ب-العامل النحوي هوليس مؤثرا على وجه الحقيقة إنما هوأمارة وعلامة.

جـ-العامل النحوي هوالمتكلم نفسه.

د-العامل النحوي هوالمعنى الدلالي للفظ.

وقد أدى تطبيق فكرة العامل إلى نتائج، كان أهمها التأويل النحوي الذي وقف منه الدارسون موقفين متناقضين، الأول جنح إلى تأييده وقبوله، والثاني أخذ منه موقفاً نديا ناقداً. أمّا المؤيدون فيرون أن التأويل والتقدير:»ضرورة استوجبتها سماحة اللغة وحسن مطاوعتها، ولا حيلة لأحد في دفعها ما بقيت اللغة على ما خلقها الله، محتفظة بسمتها الأصيل وخصائصها المميزة. ولكن ناسا من الزمن القديم والحديث يضيقون بمها، بل ينكرونهما، وربما ركبوا اللغة وعلماءها بالدعابة والسخرية من جرائهما. وما أرى أن على اللغة منهما بأسا، ولا أن العلماء قد تكلفوا بمها عسرا، أوركبوا شططا.... وإنما ينكر التأويل والتقدير اليوم أحد رجلين: رجل لم يعرف اللغة حق معرفتها لأنه بحكم ثقافته الأصلية لم يتهيأ له التمكن منها ولا التدرج في دراستها، فهوعنها غريب أوكالغريب. ورجل عرفها وتجرد لدراستها، ولكنه لم ينضج بعد، أونضج، ولكنه يطلب نوعا من الزعامة، يرى نفسه أهلا له وكافيا فيه: ولم تتهيأ له التجربة الطويلة التي تعين على فقهها والنفاذ إلى أغوارها البعيدة وأسرارها الدقيقة، فهويتعجل الاجتهاد ويتكلف الإمامة قبل الأوان»[2]، والمتأمل في هذا النص يجد فيه قدراً وافياً من الوضوح متمثلا في الدفاع عن التأويل النحوي، بيد أننا في الوقت نفسه نجد أن هناك أصواتاً ترتفع للإطاحة بتأويلات النحاة وتخريجاتهم، فنجد منهم من يقول: «أولع النحاة من قديم بالتأويل والتقدير، وقلما تخلوصفحة في كتبهم من تأويلاتهم البعيدة وتخريجاتهم العجيبة ممّا أفسد النحوالعربي، وملأه بمسائل ومشاكل لا نحتاج إليها في تصحيح نطقنا وتقويم لساننا "[3]، ومنهم من يوبّخ النحاة عندما

---

1) شرح عيون الإعراب، ص 92.

2) من قضايا اللغة والنحولعلي النجدي ناصف، ص 88-89.

3) من قضايا اللغة والنحوللدكتور أحمد مختار عمر، ص 90.

يجدهم يقدرون فعلا بعد أدوات الشرط الداخلة على الأسماء في تخريجهم لطائفة من التراكيب القرآنية الواردة بهذه الهيئة؛ إذ يقول: «إنهم عبيد صنعة. لا يستطيعون عنها فكاكا مهما كثر الوارد من الشواهد، وتضافرت الآيات البيّنات على هذا النسق من التعبير. فالبصريون وعلى رأسهم سيبويه لا يعدمون الحيلة في التخريج والتأويل. يهرعون إليه كلما حز بهم أمر يهدد القاعدة البصرية التي صنعوها في مصنع التقعيد»[1]، وقال آخر إنّ النحويين «لمّا رأوا أن النصوص العربية والمأثور من كلام العرب قد يصطدم بنظريتهم تلك حاولوا أن يخرجوا ما جاء مخالفا لقاعدتهم بالتأويل والتقدير، وتمزيق شمل ما لا يقبل تأويلا ولا تقديرا بين الشذوذ، والندرة والقلة فالنحاة بعملهم هذا كمن يقيد نفسه بقيود، ثم يحاول الخروج منها»[2]. هذه النتيجة المتمثلة بالتأويل كانت من أهم إفرازات تطبيق فكرة العامل النحوي وقد أدت – كما رأينا– إلى انقسام الدّارسين في النظر إليها إلى صنفين: أحدهما مؤيد والآخر رافض. وفي الوقت الذي ظهرت فيه هذه الإفرازات بشكل نتيجة من جراء تطبيق فكرة العامل، نجدها في الوقت نفسه تعد سببا مباشراً من الأسباب التي أدت إلى صعوبة هضم الدرس النحوي، وعدم استساغته من لدن الدارسين، الأمر الذي أدى إلى اهتياج النقاد على فكرة العامل النحوي منذ وقت مبكر، واستّمرت دعوات الرفض الجزئي أوالكلي لفكرة العامل تظهر من وقت إلى آخر على امتداد مسيرة الدرس النحوي حتى عصرنا الحاضر، وقد ظهرت بواكير هذا الرفض في عصر محمد بن المستنير (قطرب) (ت 206هـ) تلميذ سيبويه إذ رأى أن الأثر الصّوتي هوالمسؤول عن ظهور حركات الإعراب في أواخر الكلم في التركيب الجملي، وليس للعامل النحوي أثر في ظهورها، ويمكن أن نستشف ذلك من قوله في تعليل ظاهرة الإعراب في اللغة إذ يقول: «وإنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلوجعلوا وصله بالسكون أيضا لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج فلما وصلوا وأمكنهم التحريك، جعلوا التحريك معاقبا للإسكان، ليعتدل الكلام»[3]، وفي القرن السادس الهجري شن ابن مضاء أحمد بن عبد الرحمن اللخمي القرطبي (ت 592هـ) حملة

---

1) سيبويه والقراءات، ص116.
2) الحذف والتقدير في الدراسة النحوية، ص 48.
3) الإيضاح في علل النحو، ص 70-71.

نقدية عنيفة على صنعة النحويين عامّة، وعلى العامل النحوي خاصة، إذ عقد فصلا في كتابه (الرد على النحاة) عن إلغاء العامل صَدّره بقوله: «قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحوما يستغني النحوي عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه. فمن ذلك إدعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي، وعبّروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا (ضرب زيد عمرا) أن الرفع الذي في زيد والنصب الذي في عمروإنما أحدثه ضرب. ألا ترى أن سيبويه – رحمه الله– قال في صدر كتابه: (وإنما ذكرت ثمانية مجار..... وذلك بين الفساد «[1]، ثم ذكر حديث ابن جني عندما رأى أن المتكلم هوالعامل، وهوينكر أن تحدث الألفاظ بعضها بعضا أويؤثر بعضها في بعض، ويرى هذا باطلاً عقلاً وشرعاً، إذ يقول: «وأمّا العوامل النّحوية فلم يقل بعملها عاقل، لا ألفاظها ولا معانيها لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع»[2]، ويرى أن الفاعل عند أهل الحق هوالله تعالى، وإنما تنسب أفعال الإنسان إليه كما تنسب إليه سائر أفعاله الاختيارية. وذهب البعض إلى أن ابن مضاء عندما أخذ برأي ابن جني الذي مؤداه: (أن المتكلم هوالعامل) كان «يقصد أن المتكلم في نيته ومكنون نفسه وعقله يعرف أنه يريد معنى معينا فينطق بالكلمة التي تؤدي هذا المعنى، ثم يعطيها الحركة المناسبة لها أخذا مما جاء في أقوال النحاة ذاتهم بناء على استقراء لغة العرب، إذ لوكان ابن مضاء يرفض كل ما جاء عن النحاة وعاملهم لما اخذ بالعلل الأول، ورفض العلل الثواني والثوالث»[3]، ولكن الذي يبدولا ينطبق على الفكرة التي يذهب إليها هؤلاء من حيث أن قولهم: «إن المتكلم ينطق بالكلمة التي تؤدي معنى معيناً، ثم يعطيها الحركة المناسبة لها أخذاً ممّا جاء في أقوال النّحاة ذاتهم) دليل على التمسّك والالتزام بالقاعدة النحوية، والقاعدة النحوية بنيت على أساس العامل النحوي، كما أن واقع فكرة العامل في النحوالعربي لا يترك مجالا في قبول جزء من هذه الفكرة ورفض الأجزاء الأخرى، لأن عملية التقعيد النحوي من الوجهة العامّة قائمة على أساس هذه الفكرة، حتى أن ألقاب الإعراب كان مبعثها وإطلاقها نتيجة لتطبيق فكرة العامل، إذ إن هذه الألقاب مشتقة من ألقاب العوامل كما نقل ذلك السيوطي (ت911هـ)

---

1) الرد على النحاة، ص 76-77.
2) المصدر نفسه، ص 78.
3) العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه، ص 71.

في أحد الآراء، إذ إن الرفع مشتق من رافع والنصب من ناصب والجر أوالخفض من جار أوخافض والجزم من جازم، ولما لم يكن للبناء عامل يحدثه تشتق منه الألقاب، جعلت ألقابه الضم والفتح والكسر والوقف[1].

أمّا المحدثون فقد انتقدت طائفة منهم فكرة العامل النحوي وذهبوا فيه مذاهب متعددة إلا أن الأفكار التي احتوتها هذه المذاهب ليست بالأفكار المبتكرة بل كانت في أغلبها منتهلة من روافد النقد القديم لفكرة العامل، ولم يكن لأصحابها كبير فضلٍ إلا في تطويرها من حيث أسلوب الطرح، والمعالجة، والترتيب والتبويب، ومن أهم المحاولات في انتقاد فكرة العامل في العصر الحديث محاولة إبراهيم مصطفى في كتابه»إحياء النحو"، إذ قال منتقدا النحويين في ابتكارهم فكرة العامل «رأوا أن الإعراب بالحركات وغيرها عوارض للكلام تتبدل بتبدل التركيب، على نظام فيه شي من الاضطراد ؛ فقالوا عرض حادث لا بد له من محدث، وأثر لابد له من مؤثر، ولم يقبلوا أن يكون المتكلم محدث هذا الأثر لأنه ليس حرا فيه يحدثه متى يشاء ؛ وطلبوا لهذا الأثر عاملا مقتضيا، وعلة موجبة، وبحثوا عنها في الكلام فعددوا هذه العوامل، ورسموا قوانينها»[2]، وبذا يرفض العامل النحوي وأثره الذي يظهر على أواخر الكلم، ويرى أن علاقة تغير علامة الإعراب ترتبط بما توحي به هذه العلامات من معان في التركيب الجملي، ويتضح ذلك بقوله أيضا:«إن أكبر ما يعنينا في نقد نظريتهم أنهم جعلوا الإعراب حكما لفظيا خالصا يتبع لفظ العامل وأثره، ولم يروا في علاماته إشارة إلى معنى، ولا أثرا في تصوير المفهوم، أوإلقاء ظل على صورته... ونحن نحاول أن نبحث عن معاني هذه العلامات الإعرابية، وعن أثرها في تصوير المعنى. فإذا تمت لنا الهداية إلى هذا، وجدنا عاصما يقينا من اضطراب النحاة، وحكما يفصل في خصوماتهم العديدة المتشعبة، ولم يكن لنا أن نسال عن كل حركة ما عاملها، ولكن ماذا تشير إليه من معنى»[3]، وهناك رأي آخر صرح به الدكتور تمام حسان، يرى فيه، أن لا وجود لفكرة العامل في اللغة، بل أن العرف اللغوي هوالمتحكم بالشكل الإعرابي للكلمة، من خلال المعنى الوظيفي الذي تؤديه الكلمة في أي تركيب من تراكيب

---

1) ينظر: الأشباه والنظائر، ج 1/ص161ـ162.
2) إحياء النحو، ص 31.
3) المصدرنفسه، ص 41ـ42.

اللغة، إذ يقول: «الحقيقة أن لا عامل. إنَّ وضعَ اللغة يجعلها منظمة من الأجهزة، وكل جهاز منها متكامل مع الأجهزة الأخرى، ويتكون من عدد من الطرق التركيبية العرفية المرتبطة بالمعاني اللغوية، فكل طريقة تركيبية منها تتجه إلى بيان معنى من المعاني الوظيفية في اللغة. فإذا كان الفاعل مرفوعا في النحوفلأن العرف ربط بين فكرتي الفاعلية والرفع دون ما سبب منطقي واضح وكان من الجائز جدا أن يكون الفاعل منصوبا، والمفعول مرفوعا، ولوأن المصادفة العرفية لم تجر على النحوالذي جرت عليه. المقصود من أية حركة إعرابية إذا هوالربط بينها وبين معنى وظيفي خاص، وقد جاءت هذه الحركة في نمطية اللغة على هذه الصورة لأن العرف ارتضاها كذلك»[1] وقال الدكتور محمد خير الحلواني في معرض حديثه عن نظرية العامل: «ونَجمَ من جراء هذه النظرية كثير من المشكلات اللغوية صرفت النحويين عن استشراف آفاق هذه اللغة، وأبعدتهم عن النظرة الموضوعية والمنهج السليم، وحالت بينهم وبين التبصّر في تراكيب العربية ودراسة ما فيها من مرونة واتساع»[2]؛ وهكذا تتعدد محاولات الدارسين وآراؤهم في انتقاد العامل النحوي ورفضه، في حين ذهب بعضهم إلى الدفاع عن هذه الفكرة وتأييدها، ويتجلى ذلك بقول الدكتور عبد العال سالم مكرم: «وإنكار نظرية العامل إنكار للنحوكله، لأن النحويقوم في معظم مسائله على العوامل المختلفة، وإذا جرد النحومن هذا العامل ضاعت مقاييسه، واختلت قواعده واضطربت مسائله»[3]، وها نحن نجد أنفسنا مرة أخرى أمام موقفين متناقضين، أحدهما آمن أصحابه بفكرة العامل النحوي ويمثلون الغالبية العظمى من النحويين الذين أسسوا النحوالعربي، وبنوه، واجتهدوا في تحريك عجلته، أمّا أصحاب الموقف الآخر فهم من النحويين الذين لا يقلون شأنا عن أصحاب الموقف الأول، ولكنهم انتقدوا العامل النحوي بشكل جزئي أوبشكل كلي مطلق، ويبدوأن أصحاب هذين الموقفين يمتلكان الدليل الذي يعدّ أمر دحضه وتفنيده ليس بالأمر الهين اليسير عند أئمة اللغة الذين لم يدخروا جهدا في وصف لغة القرآن الكريم وصفاً شاملا لا يتأتى إلا بقيامهم بعملية استقرائية للغة، لذلك صنفوا ظواهر اللغة على أساس الاستعمال اللغوي، فظهرت لديهم نتيجة لذلك ظواهر لغوية

---

1) اللغة بين المعيارية والوصفية، ص 53.

2) أصول النحوالعربي، للدكتور محمد خير الحلواني، ص202.

3) القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، ص170.

مطردة الاستعمال يمكن القياس عليها، وأخرى قليلة لم يجوزوا القياس عليها، بل وصفوها تارة بالشذوذ أوالندرة، وتارة أخرى بالضرورة، ثم جعلوا المطرد منها أساسا للتعقيد النحـــوي، وكـــان هـــدفهم وغـــايتهم المنشودة هي الحفاظ على اللغة العربية والمحافظة على ديمومة النطق بها من حيث المفردات، والتراكيب وعلى كافـــة المســـتويات اللغويـــة ابتداء من الصيغة الدلالية للمفردة اللغويـــة، مـــرورا بكـــل متعلقـــات التركيب، وانتهاء بالصيغ التركيبية التامّة لهياكل البنـــاء الجملـــي فـــي اللغة.

إن اختلاق القاعدة النحوية كان يحتم على النحويين ابتكار طرق تأسيسية معينة يمكن الاستناد إليها في بناء القواعد النحوية، ولا يمكـــن أن يتسنى لهم ذلك ما لم يقوموا بفرض أفكار معينة، بوصـــفها آليـــات تقنينية رئيسة، يعتمد عليها بشكل كلي في عمليات التقعيـــد النحـــوي، وكان العامل النحوي من أهم هذه الأفكار التي اعتمد عليها في التقعيد، وبذلك يكون العامل: فكرة فنية أوجدها النحويون ؛ نتيجة لتطلب العمل التعقيدي آليات مناسبة له. وهكذا فرضت فكرة العامل النحوي وعمـــم تطبيقها في النحوالعربي، وأصبحت من أهم المرتكزات التي قام عليها هذا النحو. وكانت نسبة كبيرة من التراكيب اللغوية ممكنـــة الخضـــوع في تطبيق هذه الفكرة عليها، في الوقت الذي توجد فيه نسبة غير قليلة من التراكيب لا يمكن إخضاعها إلى هذه الفكرة في التطبيق، لأســـباب معينة تتعلق بمكونات الفكرة التي قام عليها العمل النحوي التي تتمثـــل بالعمل، والعامل، والمعمول، وقد يكون أهم هذه الأسباب عـــدم تـــوفر أحد هذه الأركان الثلاثة في التركيب بشكل ينسجم ومتطلبات الفكـــرة، أومجيء التركيب أوأحد أجزائه بما يخالف الصيغة المطردة له، والتي اعتمد عليها في التقعيد، لذلك كان لابد من افتراض أفكار أخرى تساعد على لم شتات القاعدة النحوية، واطرادها على معظم تراكيب الظـــاهرة اللغوية، وتمثلت تلك الأفكار المفترضة بالتخريجـــات النحويـــة التـــي ساعدت القاعدة النحوية على الإحاطة بأكبر قـــدر ممكـــن مـــن تلـــك التراكيب، وكان يتحتم على النحويين إيجاد هذه الطرق إتقانـــا للعمـــل، ولكن هذه الأفكار أصبحت نتائج سلبية لفكـــرة العامـــل النحـــوي ؛ إذ زادت في وعورة النحوالعربي، وصعوبة الإحاطة به. ممـــا أدى إلـــى ظهور أصحاب الموقف المنادي بالتخلي عـــن هـــذه الفكـــرة، الـــذين يصرون على أن لا حقيقة لوجود هذا العامل في اللغة. ومهمـــا تكـــن حقيقة مفهوم هذا العامل فحقيقته من الوجه العام أنه فكـــرة افترضـــها

النحويون لأنهم كانوا بصدد عملية التقعيد، وكان لابد لهم من إيجادها، وإيجاد الأفكار الأخرى التي بني عليها النحوالعربي فأصحاب الموقف الرافض لفكرة العامل ليسوا مخطئين عندما ذهبوا إلى عدم وجود هذا العامل حقيقة، نعم. قد لا يكون موجودا على سبيل الحقيقة، ولكنه موجود في واقع الدرس النحوي، بوصفه فكرة مطبقة ملموسة النتائج قام عليها النحوالعربي، وبذا يتضح أن القاعدة النحوية هي السبب الرئيس في افتراض وجود فكرة العامل، كما أنها السبب في اختلاف آراء الدارسين في هذه الفرضية وغيرها من الفرضيات التي ابتكرها النحويون من أجل بناء قواعد اللغة.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

1- إحياء النحو: إبراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر – 1937م.

2- أسرار العربية: الأنباري، أبوالبركات عبد الرحمن بن محمد (ت 577هـ)، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق 1957م.

3- الأشباه والنظائر في النحو: جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت 911هـ) دائرة المعارف العثمانية-حيدر آباد الدكن (ط2) 1359هـ.

4- أصول النحوالعربي: د. محمد خير الحلواني- دمشق 1979م.

5- أصول النحوالعربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث: د. محمد عيد عالم الكتب-القاهرة 1973م.

6- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين، والكوفيين: الأنباري، أبوالبركات عبد الرحمن بن محمد (ت 577هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى- مصر (ط4) 1961م.

7- الإيضاح في علل النحو: الزجاجي، أبوالقاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت 337هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك-بيروت (ط2) 1393هـ=1973م.

8- الجانب العقلي في النحوالعربي-دراسة تطبيقية على بعض الأساليب القرآنية: د. محمد يسري زعير، مطبعة عيسى البابي الحلبي-مصر (ط1) 1398هـ=1978م.

9- حاشية الصبان على شرح الأشموني: محمد بن علي (ت 1206هـ)، ترتيب وضبط وتصحيح: مصطفى حسين أحمد، المكتبة التجارية الكبرى-مصر، القاهرة 1366هـ=1947م.

10- الخصائص: ابن جني، أبوالفتح عثمان بن جني (ت 392هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، طبع دار الشؤون الثقافية-بغداد (ط4) 1990م.

11- الرد على النحاة:ابن مضاء، أبوالعباس أحمد بن عبد الرحمن القرطبي (ت 592هـ)، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف-القاهرة (ط2) 1982م.
12- سيبويه والقراءات، دراسة تحليلية معيارية: د. أحمد مكي الأنصاري، دار المعارف مصر 1392هـ=1972م.
13- شرح عيون الإعراب: المجاشعي، أبوالحسن علي بن فضال (ت 479هـ)، تحقيق: د. حنا جميل حداد، مكتبة المنار، الأردن-الزرقاء (ط1) 1406هـ=1985م.
14- شرح الحدود النحوية: الفاكهي، عبد الله بن أحمد بن علي (ت 972هـ)، دراسة وتحقيق: زكي فهمي الآلوسي-مطابع دار الكتب للطباعة والنشر-جامعة الموصل 1988م.
15- العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي: د، خليل أحمد عمايرة، الأردن (ط1) 1406هـ=1985م.
16- في أصول اللغة والنحو: د. فؤاد حنا ترزي، مطبعة دار الكتب-بيروت 1969
17- القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: د. عبد العال سالم مكرم، دار المعارف-مصر 1968م.
18- الكتاب: سيبويه: أبوبشر عمروبن عثمان بن قنبر (ت 180هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة (ط3) 1408هـ=1988م.
19- اللغة بين المعيارية والوصفية: د. تمام حسان، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء-المغرب 1400هـ=1980م.
20- من قضايا اللغة والنحو: د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب- مطابع سجل العرب- القاهرة 1394هـ=1974م.
21- من قضيا اللغة والنحو: علي النجدي ناصف، طبع مكتبة نهضة مصر بالفجالة-مطبعة الرسالة-القاهرة 1376هـ=1957م.
22- أثر المعنى في الدراسات النحوية حتى نهاية القرن الرابع الهجري، دكتوراه:كريم حسين ناصح - آداب/ بغداد 1410ه-1990.
23- الحذف والتقدير في الدراسة النحوية، ماجستير:عائد كريم الحريزي- آداب/ بغداد 1386-1976.